المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⴰⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵓⵎ
Conseil national des droits de l'Homme

كلمة السيدة آمنة بوعياش
رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

العدالة المنصفة: مسارات لتمكين النساء والفتيات من الولوج للعدالة؟

لقاء وطنية بمناسبة باليوم العالمي للمرأة

11مارس 2026

السيدات والسادة

الحضور الكرام،

مرحبا بكم في هذا اللقاء الذي يجمعنا مرة أخرى في فضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان لنجدد التزامنا جميعا بحقوق النساء في يوم حقوقها العالمي، وفي سياق دولي دقيق.

يوم توج نضالات النساء من أجل الحقوق، ومن أجل المساواة.

ندرك جميعا أن 8 مارس مناسبة تتجدد للوقوف عند النواقص والاحتفاء بالمسارات ومواصلة الدفاع عن الكرامة والحقوق والترافع من أجل التمكين والمساواة لكافة النساء والفتيات.

الطريق نحو هذا التمكين وهذه المساواة لا يترسخ إلا بالعمل الجماعي وتجديد أدواته باستمرار. هي إذن دعوة، لتجديد

أدوات ترافعنا واشتغالنا المشترك من أجل فعلية الحقوق والحريات... حقوق النساء الإنسانية.

حقوق النساء هي حقوق إنسان... جزء لا يتجزء منها، ولا يتجزء من الالتزامات المترتبة عنها...

أكيد أن ما حققته حركة النضال في المغرب والعالم، والمسارات التي نحتتها النساء يستحق الاحتفاء... غير أن المكتسبات تبقى غير مكتملة.

فالفجوة لا تزال قائمة بين النساء والرجال في التمتع بالحقوق. تشير المعطيات الدولية إلى أن النساء لا يتمتعن عالمياً سوى بحوالي 64 في المائة من الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجال...

أي أن مبدأ المساواة أمام القانون، رغم إقراره منذ عقود كقاعدة كونية من قواعد حقوق الإنسان، لم يتحقق بعد!.

"الحقوق، العدالة، العمل: من أجل جميع النساء والفتيات"، وهو الشعار الذي نجتمع حوله هذه السنة، يتضمن تأكيدا على أن العدالة لا تقتصر فقط على وجود القوانين، بشكل يتقاطع مع فلسفة استراتيجية فعلية الحقوق التي يتبناها المجلس الوطني لحقوق الإنسان... بل تتجلى أساساً في قدرتها الفعلية، أي قدرة العدالة، على ضمان الولوج المتساوي للحقوق، على حماية هذه الحقوق عند المس بها، على ضمان عدم الإفلات من العقاب، وعلى تمكين الضحايا من الإنصاف دون خوف أو تمييز.

السيدات والسادة

نسجل وطنيا، اعتماد عدد من المقتضيات والإجراءات الرامية إلى تسهيل ولوج النساء والفتيات إلى العدالة، من خلال إصلاحات تشريعية هامة.

تعززت هذه الدينامية بإحداث أقسام قضاء الأسرة، وإنشاء خلايا التكفل بالنساء الناجيات من العنف لدى النيابة العامة والمحاكم، وكذا لدى مصالح الأمن الوطني والدرك الملكي.

هذه السنة، نخلد نحن هنا بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبحضوركم، اليوم العالمي لحقوق النساء، ضمن دينامية وطنية وجهوية تندرج في سياق تنفيذ استراتيجية المجلس المتعلقة بفعلية الحقوق.

ليس الهدف من هذا اللقاء واللقاءات التي ستليه على مستوى الجهات مساءلة النصوص القانونية فحسب، بل أيضاً مساءلة الممارسة العملية، وإثارة الإشكاليات التي تحول دون ولوج النساء والفتيات إلى العدالة، في أفق اقتراح الشروط الكفيلة بإرساء عدالة فعلية؛ عدالة تدمج الأبعاد القانونية والاجتماعية والمجالية، وتضمن للنساء والفتيات ليس فقط حق التبليغ، بل أيضاً القدرة على مواصلة المسار القضائي إلى غاية الإنصاف.

اختيار موضوع "العدالة المنصفة: مسارات تمكين النساء والفتيات من الولوج إلى العدالة "يعكس مرحلة جديدة في إعمال استراتيجية المجلس. .

لقد سبق أن أطلقنا حملة امتدت من نونبر 2022 إلى نونبر 2023 لتشجيع التبليغ في قضايا العنف ضد النساء والفتيات، خلص التقرير الناتج عنها إلى تسجيل تزايد في حالات التبليغ عن العنف، إلى جانب ملاحظة وجود تفاوت بين المحاكم، سواء من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة، في تكييف أفعال متشابهة.

نونبر السنة الماضية 2025، أطلقنا حملة أخرى، في سياق حملاتنا السنوية من أجل حقوق النساء والفتيات. خلال 16 يوماً لمناهضة العنف ضد النساء، انطلقت قافلة وطنية للنهوض بحقوق النساء والتشجيع على التبليغ، من الداخلة، بعد الافتتاح بالرباط، لتجوب الجهات الاثنتي عشرة للمملكة خلال الفترة الممتدة من 26نونبر إلى 10 دجنبر 2025 .

لقد مكنتنا هذه القافلة من تعميق ملاحظات المجلس بخصوص ولوج النساء والفتيات إلى العدالة، والتحسيس بمخاطر العنف، خاصة العنف الرقمي، مع مواصلة تشجيع التبليغ والتعريف بآليات الحماية القانونية والمؤسساتية المتاحة.

وأظهرت اللقاءات الميدانية أن العنف الرقمي أصبح من أكثر أشكال الانتهاك انتشاراً وأقلها تبليغاً، بسبب الخوف من التشهير، والاعتقاد السائد بأن هذا النوع من العنف لا يجد صدى فعلياً داخل منظومة العدالة.

هذه الخلاصات تتقاطع مع ما رصده المجلس في تقريره حول تشجيع التبليغ، والتي تؤكد أن ضعف الثقة في المسار القضائي يشكل أحد العوائق المركزية أمام الولوج إلى الإنصاف.

السيدات والسادة

من خلال حملاته ورصده ولقاءاته وتقاريره، يسجل المجلس وجود عوائق بنيوية واجتماعية واقتصادية ومالية ومؤسساتية ومجالية تحدّ من قدرة النساء والفتيات على المطالبة بحقوقهن والدفاع عنها والولوج الفعلي إلى العدالة، وهو ما حاولنا عكسه في برنامج هذا اللقاء.

ويرى المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تسهيل ولوج النساء والفتيات إلى منظومة العدالة لا يقتصر على إصلاح القوانين فحسب، بل يتطلب أيضاً توفير بيئة عامة وخاصة تجعل من تمكين النساء والفتيات من العدالة أولوية مؤسساتية ومجتمعية تقوم على إجراءات ومساطر فعالة.

فالعدالة المنصفة ليست مجرد موضوع قانوني تقني، ولا تقتصر على قضايا العنف وحدها، بل هي قاعدة أساسية لضمان جميع

حقوق النساء والفتيات، القانونية منها والاجتماعية والاقتصادية والمالية.

طموحنا اليوم يتجاوز مجرد تشخيص الإشكالات؛ فنحن نسعى إلى ترسيخ مقاربة شاملة تضع حقوق النساء والفتيات في صلب منظومة مجتمعية تقوم على واجب الحماية والعناية والإنصاف، وتوفر لهن محيطاً يضمن الكرامة والأمان والاعتراف الكامل بحقوقهن.

وإني على يقين بأن النقاشات التي سيشهدها هذا اللقاء ستفتح آفاقاً جديدة للتفكير والعمل، وستساهم في بلورة توصيات عملية قابلة للتنفيذ، من شأنها أن تقربنا أكثر من تحقيق عدالة منصفة وفعالة تضمن للنساء والفتيات حقهن الكامل في الإنصاف والكرامة.

مرحبا بكم مجددا